الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
The National Society for Human Rights

حقوق الإنسان في الصحافة

الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان

الملف الصحفي ليوم/ الاربعاء

19 **صفر** 1439 –8 **نوفمبر** 2017

الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
هيئة حقوق الإنسان	2
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	4

جهات حكومية تبدأ إجراءات عاجلة لاجتثاث الفساد

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25245097

جمدت مصارف سعودية أكثر من 1200 حساب لأفراد وشركات في السعودية، في إطار الحملة الحكومية على الفساد. وذكرت وكالة «رويترز» أن مسؤولين في مؤسسة النقد العربي السعودي (ساما) اجتمعوا مع مديري مصارف أجنبية هذا الأسبوع لطمأنتهم إلى أن تجميد الحسابات يستهدف أفراداً، وأن الشركات المرتبطة ببعض الموقوفين لن تتضرر. وقدرت شبكة «بلومبيرغ» الأميركية ثروة عدد من الموقوفين بتهم تتعلق بالفساد في المملكة بنحو 33 بليون دولار. وأثارت التحركات العليا في الدولة لمحاربة الفساد جهات حكومية عدة، إذ شرع بعضها في اتخاذ إجراءات عاجلة للكشف عن قضايا الفساد فيها واجتثاث القائم منها. وعلمت «الحياة» أن أحد الوزراء أصدر أول من أمس، قراراً بإعفاء مسؤول (يرتبط بصلة قرابة بأحد الوزراء الموقوفين) من مناصبه في الوزارة، بعد نحو ستة أشهر من تعيينه.

وفي السياق ذاته، شكل المدير العام للتعليم في محافظة جدة عبدالله الثقفي، لجنة بمسمى «نزاهة»، برئاسته، وعضوية 12 من المسؤولين في الإدارة.

وحدد الثقفي مهمات اللجنة، في قرار يقضي بمتابعة الإجراءات الإدارية والمالية في الإدارة، والمحافظة على المال العام، وعدم استغلال السلطة، ومتابعة أداء المسؤولين كافة في الإدارة.

وكان مجلس الوزراء السعودي أكد أمس استمرار الحكومة في نهجها الإصلاحي ومحاربة فساد المال العام، مشيراً إلى أن أمر خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بتشكيل لجنة عليا، برئاسة ولي العهد الأمير محمد بن سلمان، لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة بقضايا الفساد العام، يصب في ضمان حقوق الدولة وحماية المال العام.

وأوضح أن تشكيل اللجنة سيعزز برامج التنمية الوطنية المستدامة ويكرس المنهج الإصلاحي، الذي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين، في اجتثاث الفساد، ويساهم في تعزيز المنظومة الرقابية ومبادئ الحوكمة والمحاسبة والعدالة، وحماية حقوق الأفراد والشركات، بما يدفع عجلة التنمية الوطنية ويعزز الاقتصاد ويحفز الاستثمار في بيئة صحية عادلة.

وتعليقاً على حملة مكافحة الفساد، أعرب الرئيس دونالد ترامب عن ثقته الكبيرة بالعاهل السعودي وولي العهد. وقال عبر «تويتر»: «لدي ثقة كبيرة بالملك سلمان وولي عهده، إذ إنهما يعرفان بالضبط ما يقومان به... وإن بعض أولئك الأشخاص الذين يتعرضون لمعاملة قاسية منهما كانوا يستنزفون دولتهم على مدى سنوات».

وأكد رئيس هيئة حقوق الإنسان بندر بن محمد العيبان أن الأمر الملكي القاضي بتشكيل لجنة عليا لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام، يمثل سياجاً منيعاً لحماية حقوق الإنسان، «نظراً إلى أن عواقب الفساد تنال من هذه الحقوق، كما أن حماية النزاهة ومكافحة الفساد تعزّزان الحقوق، خصوصاً الحق في التنمية، وهو حق أصيل من حقوق الإنسان». ورأى أن صلاحيات اللجنة تعكس إرادة سياسية صلبة لمواجهة الفساد وحماية المال العام، بما يعزز كفاءة الإنفاق والاستثمار الأمثل للموارد، من خلال تعزيز الشفافية والمساءلة والعدالة، وهو ما أكدته «رؤية المملكة 2030».

حقوق الإنسان في الصحافة

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

مجلس الشؤون الاقتصادية يؤكد على الالتزام بحماية حقوق الأفراد والكيانات الاقتصادية

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alhayat.com/Articles/25245038

الرياض - الحياة
أكد مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية أن حكومة خادم الحرمين الشريفين، ملتزمة التزاماً تاماً بحماية حقوق الأفراد والمؤسسات الخاصة والشركات الوطنية ومتعددة الجنسيات داخل وخارج المملكة، بما في ذلك القطاعات التجارية والمالية والاقتصادية المملوكة جزئياً أو كلياً لبعض المتهمين والموقوفين في قضايا الفساد العام.
جاء ذلك خلال الاجتماع الذي عقده المجلس اليوم (الثلثاء) برئاسة ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الأمير محمد بن سلمان في قصر اليمامة بالرياض.
واستعرض المجلس خلال الاجتماع عدداً من الموضوعات الاقتصادية والتنموية، وعلى رأسها مقتضى الأمر الملكي الكريم بتشكيل لجنة عليا لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام، واستدعاء عدد من الأشخاص للاستجواب والتحقيق.
وأوضح المجلس أن تعزيز النزاهة ومنع هدر المال العام يصب في مصلحة النمو المستدام للاقتصاد الوطني، ويزيد من عدالة الفرص بين منشآت القطاع الخاص والشركات والمؤسسات المحلية والأجنبية، وأن تلك الإجراءات التي اتخذتها الدولة ذات أهمية في ضمان الاستقرار وحماية الفرص الاستثمارية، وتحقيق المناخ العادل لكل المستثمرين المحليين والدوليين.
وكلف رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، الوزراء المعنيين باتخاذ كل ما يلزم لتمكين الشركاء والإدارات التنفيذية في الشركات والمؤسسات المملوكة جزئياً أو كلياً لبعض المتهمين والموقوفين مواصلة أنشطتها الاقتصادية ومشروعاتها ومعاملاتها المالية والإدارية في ضوء أنظمتها ولوائحها الداخلية والمحافظة على حقوق كافة الأطراف ذوي العلاقة.
كما نوه المجلس بأن استمرار عمل تلك الكيانات يشكل دعماً للاقتصاد الوطني، ويحافظ على جاذبية المناخ الاستثماري بالمملكة، ويسهم في خلق فرص وظيفية، بما يعزز حماية الحقوق ويضمن التنافس العادل.

بناء على طلب النائب العام

مؤسسة النقد تحجز حسابات الأشخاص المتهمين بقضايا الفساد

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1636311

الرياض - واس

بناءً على طلب النائب العام، حجزت مؤسسة النقد العربي السعودي على حسابات الأشخاص المتهمين بقضايا الفساد، وهي القضايا المنظورة حاليا لدى اللجنة العليا لمكافحة الفساد المشكلة بالأمر الملكي الكريم رقم أ / 38 والصادر في 15 / 2 / 1439هـ.

وأوضحت مؤسسة النقد العربي السعودي أن الحسابات المصرفية التي حُجزت تخص الأفراد ذوي العلاقة بقضايا الفساد ولا تشمل الحسابات المصرفية للشركات التي لهم ملكية فيها.

وأشارت إلى أنه تم إبلاغ البنوك لرفع الحجز عن حسابات هذه الشركات والمؤسسات بعد إلغاء التفويضات الممنوحة للأشخاص الخاضعين للمساءلة.

وأكدت مؤسسة النقد أن الشركات والمؤسسات العاملة في المملكة تستفيد من جميع الخدمات المالية حسب المعتاد، بما في ذلك إجراء عمليات التحويلات الداخلية والخارجية دون أية قيود.

رئيس "نزاهة": التحقيق في جرائم الفساد يؤسس لمرحلة جديدة في مكافحته

المصدر: جريدة الرياض الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alriyadh.com/1636198

لرياض - راشد السكران

ثمَّن رئيس الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» د.خالد بن عبدالمحسن المحيسن، الأمر الملكي الكريم الذي أصدره خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود -حفظه الله- بتشكيل لجنة عليا برئاسة سمو ولي العهد الأمير محمد بن سلمان -حفظه الله- لحصر والتحقيق في مخالفات جرائم الفساد العام.

وقال المحيسن:"إن الأمر الملكي يؤكد عزم خادم الحرمين وسمو ولي العهد على اجتثاث الفساد، وتعقب ومحاسبة الفاسدين وكل من أضر بالبلد، وغلّب المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، واعتدى على المال العام دون وازع من دين أو ضمير أو أخلاق أو وطنية."

وأضاف:"إننا نمر في مرحلة مهمة في مكافحة الفساد، وقد أطلقت المملكة رؤيتها للعام (2030)، جاعلة "الشفافية" و"النزاهة" و"مكافحة الفساد" من مرتكزاتها الرئيسة، ومتخذة في ذلك نهجاً دستورياً راسخاً، وأهيب بجميع العاملين في أجهزة الدولة أن يكونوا على قدر المسؤولية تجاه توجهات القيادة الرشيدة."

وأردف:"إن المملكة في عهد خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز بدأت مرحلة جديدة من التطوير والتنمية المستدامة في كافة المجالات، وتحقيقاً لذلك فقد أفصح في أول كلمة له عند توليه مقاليد الحكم عن إرادة وعزم وحزم لا يلين في مكافحة الفساد وحماية النزاهة، وانطلاقاً من هذه الإرادة وجه -حفظه الله- بمراجعة كافة أنظمة الأجهزة الرقابية بما يؤدي إلى تفعيل اختصاصاتها والقيام بما يتطلع إليه لهذا الوطن من جعله نموذجاً يحتذى فيه بكافة المجالات."

وفي ضوء هذه التوجهات السامية من مقامه الكريم والدعم والاهتمام الذي يوليه -حفظه الله- للجهات المختصة بمكافحة الفساد، ويسنده ويعضده في ذلك سمو ولي العهد الأمين، فقد قامت الجهات المختصة بمكافحة الفساد بالعمل والتعاون على تنفيذ مسؤولياتها بما يحقق التوجهات والتطلعات لقائد هذا الوطن، وسمو ولي عهده الأمين وامتداداً لجهود القيادة حفظها الله، وما قامت به الجهات المعنية بمكافحة الفساد من مهام ونشاطات لما يقارب ثلاث سنوات مضت، جاء الأمر الملكي الكريم بتشكيل لجنة عليا لمكافحة الفساد واتخاذ الإجراءات النظامية بحق مرتكبيه، تتويجاً لذلك وتأكيداً لنهج القيادة الرشيدة على القضاء على الفساد ومحاسبة مرتكبيه وحماية المال العام وحماية مصالح الوطن والمواطنين.

مجلس الوزراء: "محاربة الفساد" تعزز التنمية وتكرس المنهج الإصلاحي

تعزيز المنظومة الرقابية ومبادئ الحوكمة والمحاسبة والعدالة

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547522

واس- الرياض

واس – الرياض

ثمن مجلس الوزراء، صدور أمر خادم الحرمين الشريفين بتشكيل لجنة عليا برئاسة صاحب السمو الملكي ولي العهد لحصر المخالفات والجرائم والأشخاص والكيانات ذات العلاقة في قضايا الفساد العام، وأكد المجلس أن هذا الأمر الكريم يأتي انطلاقا من مسؤوليته تجاه الوطن والمواطن واستشعارا من مقامه الكريم لخطورة الفساد وآثاره السيئة على الدولة سياسيًا واجتماعيًا واقتصاديًا وأمنيًا، كما أشار المجلس إلى أن هذا الأمر الكريم سيعزز برامج التنمية الوطنية المستدامة ويكرس المنهج الإصلاحي الذي تتبناه حكومة خادم الحرمين الشريفين في اجتثاث الفساد، ويسهم في تعزيز المنظومة الرقابية ومبادئ الحوكمة والمحاسبة والعدالة، وحماية حقوق الأفراد والشركات، بما يدفع عجلة التنمية الوطنية ويعزز الاقتصاد ويحفز الاستثمار في بيئة صحية عادلة، وكل ذلك سيصب بمشيئة الله في ضمان حقوق الدولة وحماية المال العام.

وأشاد مجلس الوزراء بصدور الأمر الملكي بإنشاء (الهيئة الوطنية للأمن السيبراني) والموافقة على تنظيمها، لتكون الجهة المختصة في المملكة بالأمن السيبراني والمرجع الوطني في شؤونه.

وجدد المجلس إدانة المملكة واستنكارها لإطلاق صاروخ بالستي من داخل الأراضي اليمنية باتجاه العاصمة الرياض، وأكد أن هذا العمل العدائي والعشوائي يثبت التورط الإيراني بدعم الجماعة الحوثية المسلّحة بقدرات نوعية.

وكان خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان ترأس الجلسة، التي عقدها، مجلس الوزراء، بعد ظهر أمس الثلاثاء، في قصر اليمامة، بمدينة الرياض.

نتائج استقبالات ومكالمات الملك والزعماء

أطلع خادم الحرمين الشريفين المجلس على فحوى الاتصالات الهاتفية مع الرئيس دونالد ترمب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية، وفخامة الرئيس عبدالفتاح السيسي رئيس جمهورية مصر العربية، ورئيس وزراء اليابان شينزو آبي، والرسالة التي بعثها ـ حفظه الله ـ لفخامة الرئيس نور سلطان نزاربايف رئيس جمهورية كازاخستان، وعلى نتائج استقباله ومباحثاته - أيده الله - مع فخامة الرئيس بيترو بريشينكو رئيس جمهورية أوكرانيا، ودولة رئيس وزراء جمهورية إيطاليا باولو جنتيلوني، ودولة رئيس وزراء لبنان السابق سعد الحريري، ومعالي وزير الطاقة في روسيا الاتحادية رئيس الجانب الروسي في اللجنة السعودية الروسية المشتركة الكسندر نوفاك، وما جرى خلالها من استعراض للعلاقات الثنائية وآفاق التعاون في مختلف المجالات، إضافة إلى بحث تطورات الأحداث الإقليمية والدولية.

إدانة إطلاق صاروخ حوثي على الرياض

أوضح وزير الثقافة والإعلام الدكتور عواد بن صالح العواد، في بيانه عقب الجلسة أن مجلس الوزراء جدد إدانة المملكة واستنكارها لإطلاق صاروخ بالستي من داخل الأراضي اليمنية باتجاه العاصمة الرياض، وتم إطلاقه بطريقة عشوائية وعبثية لاستهداف المناطق المدنية والآهلة بالسكان من قبل المليشيا الحوثية المسلّحة. وأكد المجلس أن هذا العمل العدائي والعشوائي يثبت التورط الإيراني بدعم الجماعة الحوثية المسلّحة بقدرات نوعية في تحدٍ واضح وصريح لخرق القرار

الأممي (2216)، ويعد عدوانا صريحا يستهدف دول الجوار والأمن والسلم الدوليين في المنطقة والعالم، وتأكيد حق المملكة في الدفاع الشرعي عن أراضيها وشعبها وفق ما نصت عليه المادة (51) من ميثاق الأمم المتحدة.

المملكة من أفضل 20 بلدا إصلاحيا في العالم

تطرق المجلس إلى عدد من الأحداث على الساحتين الإقليمية والدولية، مشيرا إلى ما أعلنته مجموعة البنك الدولي في تقريرها حول ما حققته المملكة من تقدم غير مسبوق في مؤشرات سهولة ممارسة أنشطة الأعمال الدولية للعام 2018 إثر تطبيقها العديد من الإصلاحات والإجراءات التي أسهمت في تحسين بيئة الأعمال التجارية والاستثمارية وعززت من ثقة المستثمرين، وتصنيف المملكة من بين أفضل 20 بلدا إصلاحيا في العالم، والثانية من بين أفضل البلدان ذات الدخل المرتفع ودول مجموعة العشرين من حيث تنفيذ إصلاحات تحسين مناخ الأعمال.

اقتصاد المملكة مبني على أسس راسخة للنمو المستدام

بين مجلس الوزراء أن ما أعلنته وكالة « فيتش « حول قوة الاقتصاد السعودي وفاعلية الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها حكومة المملكة، وأن التصنيف الائتماني القوي للمملكة (**+A**) وبنظرة للمستقبل مستقرة، يشكل مؤشرا إضافيا يؤكد فاعلية الرؤية 2030، وبرامجها وقوة اقتصاد المملكة المبني على أسس راسخة للنمو المستدام والازدهار على المدى الطويل، والمزيد من الإنجاز والمضي قدما في بناء مستقبل أفضل لمواطني المملكة والقطاعين العام والخاص. وأشار المجلس إلى ما طرحه الاجتماع السابع لوزراء الطاقة الآسيويين في العاصمة التايلاندية بانكوك عن التحولات التي تمر بها أسواق الطاقة العالمية والمواقف التي تتخذ بهدف جعل الرؤية المشتركة التي تم التوصل إليها واقعا حيا يضمن توفر الطاقة الموثوقة الآمنة بتكاليف متاحة للجميع في القارة، وتحقيق توازن مستديم بين المبادرات البيئية والاقتصادية، مشيرا إلى تنامي الدور الذي تؤديه آسيا في السوق العالمية وما تشهده من تطور اقتصادي، والتأكيد على أن المملكة العربية السعودية ستظل دائما موردا موثوقا في مجال الطاقة وشريكا اقتصاديا فاعلا في هذه المنطقة من العالم.

دعم الأمم المتحدة لـ»الحوثي» أمر لا يمكن تبريره

أشار مجلس الوزراء إلى ما أعربت عنه المملكة من استنكار شديد لما ورد في تقرير لجنة معنية في الأمم المتحدة عن قيام المنظمة الدولية بتقديم مبلغ 14 مليون دولار إلى ما يسمى بوزارة التعليم اليمنية وهي الجهة التابعة لميليشيات الحوثي التي تقوم بزرع الآلاف من الألغام داخل اليمن وعلى الحدود السعودية، مطالبة بإعادة النظر في التقرير المقدم للجنة بما يعكس الوقائع التي تم تجاهلها وإلى التزام جميع الأجهزة الأممية بقرارات مجلس الأمن ذات العلاقة، مؤكدة أن دعم الأمم المتحدة للميليشيات الانقلابية الحوثية هو أمر لا يمكن تبريره أو قبوله.

دانة الأعمال الإرهابية بأمريكا وأفغانستان والعراق

وأعرب المجلس عن إدانة المملكة لحادث الدهس الذي وقع في مدينة نيويورك، وللتفجير الانتحاري في العاصمة الأفغانية كابول، والهجومين الانتحاريين بوسط كركوك شمال العراق، وما نتج عنها من سقوط عدد من الضحايا والمصابين، معبرة عن عزائها ومواساتها لذوي الضحايا وللإدارة والشعب الأمريكي ولحكومتي وشعبي أفغانستان والعراق، مؤكدة موقف المملكة العربية السعودية الثابت في رفض الإرهاب بأشكاله وصوره كافة، وعلى أهمية الجهود الدولية لمواجهته والقضاء عليه.

دعم قطاع الإسكان بمنتجات سكنية وآليات تمويل

اطلع مجلس الوزراء على عدد من الموضوعات العامة المدرجة على جدول أعماله، ومن بينها العرض المقدم بخصوص دعم قطاع الإسكان بمنتجات سكنية وآليات تمويل، كما اطلع المجلس على تقارير سنوية لكل من: وزارة الطاقة والصناعة والثروة المعدنية، والهيئة العامة للمساحة، وهيئة الهلال الأحمر السعودي، وديوان المظالم، والمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني، والمؤسسة العامة للري، عن أعوام مالية سابقة، وقد أحاط المجلس علما بما جاء فيها ووجه حيالها بما رآه.

أولا: تعاون بيئي مع كازاخستان

تفويض معالي وزير البيئة والمياه والزراعة رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة للأرصاد وحماية البيئة - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الكازاخستاني في شأن مشروع مذكرة تفاهم بين حكومة المملكة العربية السعودية وحكومة جمهورية كازاخستان للتعاون في مجال البيئة، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثانيا: تعاون علمي وتعليمي مع تونس

تفويض معالي وزير التعليم - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب التونسي في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون في مجال التعليم العالي والبحث العلمي بين وزارة التعليم في المملكة العربية السعودية ووزارة التعليم العالي في الجمهورية التونسية، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

ثالثا: تعاون مع جامعة موسكو

الموافقة على مذكرة تعاون أكاديمي بين جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية وجامعة موسكو الحكومية في روسيا الاتحادية الموقعة في مدينة (موسكو) بتاريخ 20 / 8 / 1438هـ.

رابعا: تعاون أكاديمي مع فرنسا

الموافقة على مذكرة تفاهم للتعاون الأكاديمي بين جامعة الحدود الشمالية في المملكة العربية السعودية وجامعة روان في جمهورية فرنسا الموقعة في مدينة (روان) بتاريخ 27 / 9 / 1438هـ.

خامسا: تعاون ثقافي مع الأرجنتين

تفويض معالي وزير الثقافة والإعلام القائم بأعمال رئيس مجلس أمناء مكتبة الملك فهد الوطنية - أو من ينيبه - بالتباحث مع الجانب الأرجنتيني في شأن مشروع مذكرة تفاهم للتعاون بين مكتبة الملك فهد الوطنية في المملكة العربية السعودية والمكتبة الوطنية ماريانو مورينيو في جمهورية الأرجنتين، والتوقيع عليه، ومن ثم رفع النسخة النهائية الموقعة، لاستكمال الإجراءات النظامية.

سادسا: معالجة «عدم الإفصاح»

الموافقة على تطبيق أحكام (اللائحة الخاصة بمعالجة عدم الإفصاح عن المعلومات للأغراض الضريبية وفقا لأحكام الاتفاقيات التي تكون المملكة العربية السعودية طرفا فيها) الصادرة بقرار مجلس الوزراء رقم (706) وتاريخ 30 / 11 / 1438هـ على (الاتفاقية متعددة الأطراف بين السلطات المختصة بشأن التبادل التلقائي لمعلومات الحسابات المالية وملحق المعيار المشترك عن الإبلاغ والعناية الواجبة لمعلومات الحسابات المالية) الموافق عليهما بالمرسوم الملكي رقم (م / 125) وتاريخ 1 / 12 / 1438هـ.

سابعا: تعيينات وترقيات

وافق مجلس الوزراء على ترقيات بالمرتبتين الخامسة عشرة، والرابعة عشرة، وذلك على النحو التالي:

1 - ترقية عبدالله بن أحمد بن عبدالله العامر إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة الحرس الوطني.

2 - ترقية عبدالله بن عبدالعزيز بن عبدالرحمن العسكر إلى وظيفة (مستشار إداري) بالمرتبة الخامسة عشرة بوزارة المالية.

3 - ترقية أحمد بن محمد بن أحمد آل مارق إلى وظيفة (مدير عام مكتب معالي الرئيس) بالمرتبة الرابعة عشرة بديوان المراقبة العامة.

4 - ترقية محمد بن سعود بن عبدالعزيز المجيش إلى وظيفة (مدير عام مكتب الرئيس العام) بالمرتبة الرابعة عشرة بالرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

سعود بن نايف يدعو لتكثيف برامج دعم المطلقات والأيتام

المصدر: جريدة المدينة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.al-madina.com/article/547491

عبدالله المانع

دشن صاحب السمو الملكي الأمير سعود بن نايف بن عبدالعزيز أمير المنطقة الشرقية، أمس الموقع الإلكتروني لمركز «زاد الحكمة»، للاستشارات التعليمية والتربوية، الذي يشرف عليه الدكتور إبراهيم بن مبارك بوبشيت، داعيًا إلى تكثيف برامج دعم المطلقات والأيتام، واطلع سموه على برامج المركز، مشيرًا إلى أهمية العمل وفق أحدث وأفضل الممارسات العالمية والمحلية في مجال التنمية، كما أشاد بالمبادرات التي يعمل مركز زاد الحكمة على تنفيذها، للوصول إلى الأثر التنموي المنشود. كما شدد سموه على أهمية أن يعمل المركز لإطلاق المبادرات التي تتناسب مع احتياج المجتمع، وأن تشمل البرامج والمبادرات الخاصة بالشباب والفتيات تحصينهم من الأفكار المتطرفة والغلو، وتأهيل الأيتام والأرامل والمطلقات للاستعفاف والاستغناء، وأن يكون للمرأة والأطفال نصيبٌ وافر من برامج المركز. من جهته قدم الدكتور

إبراهيم أبو بشيت الشكر والتقدير لسمو أمير المنطقة الشرقية على دعم سموه واهتمامه بالمبادرات التنموية التي تخدم مجتمع المنطقة الشرقية، مقدماً باسمه وباسم منسوبي المركز الشكر والتقدير لسموه على كل ما تفضل به سموه من توجيهاتٍ سديدة، تضيف لعمل المركز وترتقي به وبعمله.

"الراصد" يفتح ملف "تطفيش" المعلمات من المدارس الأهلية

"الوهيبي": أي تلاعب في العقود الموحدة يعد مخالفة للأوامر

المصدر: جريدة سبق الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Local/News_Detail.aspx?ArticleID=319649&CategoryID=5

صحيفة سبق الإلكترونية - الرياض
أثار برنامج "الراصد" على القناة الإخبارية قضية "تطفيش" معلمات المدارس الأهلية لاسيما القديمات بحجج مختلفة من إدارات المدارس .
وأبدى المستشار القانوني الدكتور سعد الوهيبي استغرابه من عدم تنفيذ القرارات التي صدرت بهذا الشأن، مؤكداً على أن أي تلاعب في العقود الموحدة المخصصة للمعلمين والمعلمات يعد مخالفة للأوامر الصادرة بهذا الشأن .
وشدد "الوهيبي" على أهمية قيام وزارتي التعليم والعمل بمراقبة تلك العقود.
واستطرد "الوهيبي" حديثه موجهاً للمعلمين و المعلمات: إن كان المعلم أو المعلمة يعلمون بمخالفة المدرسة الأهلية للعقد الموحد فهذا يعد تزويراً، لكن بعض المعلمين والمعلمات يرضون براتب 1200 - 2000 ريال لحاجتهم إلى العمل .
الجدير بالذكر أن برنامج "الراصد" يعرض على القناة الإخبارية السعودية عند الساعة 8:05م ويقدمه الزميل عبدالله الغنمي.

أسعار استقدام العمالة المنزلية الإندونيسية ورواتبها .. الأسبوع المقبل

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.aleqt.com/2017/11/08/article_1279946.html

علمت "الاقتصادية" أن وفدا من وزارة العمل والتنمية الاجتماعية، سيتجه إلى إندونيسيا الأسبوع المقبل لاستكمال إجراءات اتفاقية استقدام العمالة المنزلية إلى السعودية. ووفقا لمصادر في الوزارة، فإن الوفد السعودي سيجري مقابلات مع الجهات ذات العلاقة في الجانب الإندونيسي، وسينتهي من تحديد أعداد العمالة ورواتبها وأسعار استقدامها. ووقع الدكتور علي الغفيص وزير العمل والتنمية الاجتماعية في وقت سابق مع محمد ذاكري وزير القوى العاملة والهجرة الإندونيسي أمس في جدة، محضرا لاستقدام العمالة المنزلية الإندونيسية، وجرت مناقشة سبل تعزيز التعاون المشترك بين البلدين الصديقين في المجالات العمالية، وآلية العمل على تطويرها.

واتفق الطرفان، على ربط إجراءات الاستقدام من خلال النظام الإلكتروني "مساند"، الذي يضمن مشاركة البيانات بفعالية بين البلدين، وتحديد آلية إلكترونية مشتركة، لاعتماد وكالات التوظيف الإندونيسية ومكاتب وشركات الاستقدام السعودية.
واتفق الطرفان، على تفعيل الإجراءات ذات العلاقة، وإنشاء الملحقية العمالية في جاكرتا، وتبادل الخبرات في مجال تقييم مكاتب وشركات الاستقدام في البلدين.
وقدّم الجانب السعودي شرحًا عن الخطوات والسياسات التي اتخذتها وزارة العمل والتنمية الاجتماعية في المملكة لتطوير عمليات الاستقدام، ومعالجة التحديات التي قد تواجه عمليات إرسال العمالة المنزلية، وتحسين إجراءات الاستقدام التي تعود بالفائدة على البلدين.

إسناد التشغيل إلى مستثمرين بعد طرحها عبر منافسة بالوزارة

حضانات لأبناء منسوبات "الصحة" بالرياض.. والشرقية قريبا

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4213895

اليوم - الرياض
كشفت مصادر، أن وزارة الصحة شرعت في إنشاء حضانات لأطفال منسوباتها في المرافق والمنشآت الصحية التابعة لها، بالرياض، وستعقبها المنطقة الشرقية.
وقال مصدر لـ «اليوم»: إن الوزارة سعت لأخذ موافقة الجهات المختصة لافتتاح حضانات، بالتعاون مع عدد من الجهات ذات العلاقة.
ونوه المصدر إلى أن الوزارة تعمل على إنجاز هذا المشروع وسيتم إطلاقه بشكل رسمي والإعلان عنه بعد اكتمال العناصر التي تضمن نجاحه، وتحقيق بيئة آمنة ونموذجية لأبناء منسوباتها من الممارسات الصحيات، بما ينعكس على مستوى الخدمة المقدمة للمريض.
وذكر المصدر، أن الوزارة ستقوم بإسناد تشغيل هذه الحضانات إلى مستثمرين، حيث شرعت مؤخرا في طرحها عبر منافسة عن طريق الموارد الذاتية في الوزارة.
وشملت قائمة المستشفيات التي طرحت بها وزارة الصحة مزايدة «حضانات أطفال»: مستشفى الملك سلمان بن عبدالعزيز، مجمع الأمل للصحة النفسية، مستشفى الإمام عبدالرحمن الفيصل، مستشفى الملك سعود للأمراض الصدرية، مركز الأسنان التخصصي بشرق الرياض، مستشفى الملك خالد بالخرج، مستشفى الولادة والأطفال بالخرج، ومستشفى الملك خالد بالمجمعة.
وعلمت «اليوم» أن المنطقة الشرقية ستكون المحطة الثانية لإطلاق مشروع إنشاء حضانات لأطفال منسوباتها في المرافق والمنشآت الصحية التابعة لها، وتأتي هذه الخطوة من وزارة الصحة بعد خطوة سابقة أطلقتها وزارة التعليم بافتتاح حضانات للأطفال في رياض الأطفال، وجميع مدارس البنات الحكومية والأهلية والأجنبية، وذلك في إطار رغبة الوزارة في زيادة إنتاجية المعلمات، والاطمئنان على أطفالهن.

التوظيف الوهمي في إدارات التعليم

المصدر: جريدة الوطن الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alwatan.com.sa/Articles/Detail.aspx?ArticleID=35670

سطام المقرن

قضية «المعلمات الوهميات» سلطت الضوء على واقع الرقابة المالية وعلى واقع أنظمة الرقابة الداخلية ليس على وزارة التعليم وحدها، بل على جميع الجهات الحكومية

أثارت قضية «المعلمات الوهمية» ردود أفعال واسعة في المجتمع السعودي، وصلت إلى حد توجيه اتهامات بوجود فساد ومحسوبية في إدارات التعليم، وقد ذكرت تقارير صحفية رداً على هذه الاتهامات أنها جاءت نتيجة عدم إكمال إجراءات تعيينهن على وظائف رسمية طبقاً لقرارات ترسيم معلمات محو الأمية والبديلات والعاملات على بنود.. وأشارت المصادر إلى أن المتضررات لم يذكرن مقدار الرواتب التي تصرف لهن والبنوك التي تودع فيها رواتبهن.. هل الأنظمة الأمنية لدينا ضعيفة حتى يسهل فتح حساب باسم مواطنة؟ وهل الأجهزة الرقابية لم تلاحظ وجود أسماء موظفات وهميات؟ وأخيراً «كيف يمكن لوزارة التعليم أن تصرف رواتب ومسيرات لموظفين في هذه التعقيدات الإجرائية؟ !.

ورداً على الأسئلة السابقة التي تضمنتها التقارير الصحفية، أقول: نعم.. هناك ثغرات ونقاط ضعف في الأنظمة الإلكترونية في أي مكان في العالم، وربما لم تلاحظ الأجهزة الرقابية وجود أسماء موظفات وهميات، ولكن هذا لا ينفي احتمالية وجود توظيف وهمي على أية حال، فربما الأجهزة الرقابية نفسها غير قادرة على كشف مثل هذه الحالات لأسباب عديدة، منها على سبيل المثال: عدم تزويد الرقابة بالمعلومات الكافية أو حجبها عنهم، وعدم التعاون معهم وفرض قيود كثيرة على عملهم .

وكما هو معلوم فإن نظام الموارد المالية في وزارة التعليم يعتمد على نظام إلكتروني «فارس»، وعن طريق هذا النظام يتم صرف الرواتب الشهرية لأي موظف من موظفي الوزارة، سواء من الكادر التعليمي أو الإداري أو المستخدمين أو موظفي بند الأجور، وعلى هذا الأساس، أطرح التساؤلات التالية :

هل قامت وزارة التعليم بمراجعة محتوى قواعد البيانات للنظام السابق عند نقل المعلومات إلى نظام «فارس»؟ وخاصةً أن النظام السابق كان يعاني من إشكاليات كثيرة، مثل تكرار رقم السجل المدني للموظفين، وتكرار الحسابات البنكية! وعليه، هل توجد قيود رقابية على إدخال أرقام السجل المدني في نظام «فارس»؟

وهل يقبل النظام في خانة السجل حروفا أو عددا أدنى أو أعلى من المطلوب؟ وهل يقبل نظام «فارس» حفظ بيانات الموظف حتى في حال عدم استكمال البيانات الوظيفية المطلوبة؟ وهل النظام يسمح بإدخال رقم حساب بنكي مكرر؟ وكيف يتم إصدار مسير الرواتب وبأي صيغة؟ وهل هذه الصيغة تسمح بالإضافة والحذف والتعديل؟ وهل يتم إصدار المسير لكل إدارة على حدة مع وجود الرقم الوظيفي لكل موظف؟ وهل النظام يدعم خاصية دفع الراتب مقدماً؟

أما فيما يتعلق بإدارة الرواتب، فهل هناك فصل بين المهام والوظائف المتعارضة؟ فعلى سبيل المثال هل يتم فصلُ وظيفةِ إصدارِ أوامر الصرف للرواتب عن قسم الرواتب، أو يتم إصدارها عن طريق الإدارة المالية؟ وماذا عن صلاحيات موظفي الرواتب، فهل لديهم صلاحيات كاملة لإنشاء وتعديل البيانات مثل (إضافة موظف «حقيقي أو وهمي»، تعديل على بيانات المرتبة والمستوى والدرجة والبدلات والكادر، بالإضافة إلى صلاحية تعديل تاريخ المباشرة أو تعديل حالة الموظف؟.

الإجابة عن الأسئلة السابقة تعطي صورة مبسطة عن مدى فاعلية النظام الرقابي على إدارة الرواتب في وزارة التعليم، فإذا كانت الإجابات بالنفي، تكون هناك احتمالية كبيرة لاستمرار صرف الرواتب في حالة الانقطاع عن العمل أو احتساب الرواتب بطريقة غير صحيحة بالزيادة أو النقص، بالإضافة إلى احتمالية تعديل الرواتب الشهرية لبعض الموظفين بالزيادة بدون وجود قرارات تؤيد ذلك، وبالتالي صرف رواتب لموظفين لا يعملون في الوزارة أصلاً، وفي النهاية وفي ظل وجود مثل هذه الثغرات في النظام فإن ذلك يعني عدم وجود نظام رقابي فعال لمنع الغش والاختلاس وهدر المال العام.

وبناءً على ما سبق، ولكشف ما إذا كان هناك توظيف وهمي للمعلمات والمعلمين، فإنه يتم أخذ عينات إحصائية وفق الأساليب العلمية من مسيرات الرواتب للموظفين، ومن ثم إجراء اختبارات رقابية عليها للتأكد من سلامة البيانات وإجراءات صرف الرواتب، وفي هذا الصدد أتذكر خبراً نشرته الصحف المحلية قبل سنوات عن قضية اختلاس للرواتب في إحدى الجهات الحكومية، حيث قام مدير الرواتب بتكرار اختلاس مبالغ من حساب الرواتب خلال ثلاث سنوات تصل قيمتها إلى أكثر من (11) مليون ريال، وكانت الثغرات التي سمحت بهذا الاختلاس هو ضعف دور إدارة المتابعة والمراجعة الداخلية في الرقابة المالية وقصر أعمالها على الحضور والانصراف والتحقيق في القضايا فقط، واستمرار ظهور أسماء الموظفين المستقيلين في مسيرات الرواتب وصرف رواتب لهم، مما ساعد مدير الرواتب على تجميع رواتبهم وتحويلها لحساباته الشخصية .

هذا بالإضافة إلى عدم القيام بفحص كشوف حساب الرواتب البنكية طوال السنوات الثلاث الأخيرة، وتحكم مدير الرواتب بالدسك الخاص بالرواتب دون غيره من موظفي قسم الرواتب، مما سهل ذلك عملية الاختلاس، والتي تم اكتشافها من خلال جهود شخصية عند ملاحظة وجود رواتب عالية في المسير !.

وفي النهاية، فإن قضية «المعلمات الوهميات» سلطت الضوء على واقع الرقابة المالية وعلى واقع أنظمة الرقابة الداخلية ليس على وزارة التعليم وحدها، بل على جميع الجهات الحكومية، ولأهمية هذا الموضوع في مجال المساءلة وتفعيلها على أرض الواقع يجب على وزارة التعليم أن تكون أكثر شفافية في كشف الحقائق على الرأي العام والإعلام بخصوص هذه القضية، كما يجب أيضاً تدخل الجهات الرقابية مثل ديوان المراقبة والهيئة الوطنية لمكافحة الفساد «نزاهة» بدلاً من هذا الصمت المطبق.!

اليوم

من ينصف أساتذة التدريس في الجامعات؟

المصدر: جريدة اليوم الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م
http://www.alyaum.com/article/4213860

د. منيرة المهاشير

بعد شكاوى أعضاء هيئة التدريس السعوديين في الجامعات، عبر وسائل الإعلام المرئي والمقروء والمحاضرات والندوات، وتسرب عدد لا بأس به منهم للقطاع الخاص ولبعض الدول، وآخرون استمتعوا بمميزات التسرب الخفي، وبدراسة أوضاعهم آنذاك تم تعديل سلم الرواتب وفقا للأمر السامي رقم (4097/م ب) بتاريخ 1432/6/25هـ اعتبارا من التاريخ نفسه، وأضيفت لهم بدلات لتحسين مستوى معيشتهم، لكن وضعت كل البدلات خارج أصل الراتب؛ لئلا يشملها التقاعد، وليكون الأستاذ ببدلاته (الحاسب، الندرة، التعليم) موضع دراسة دائمة.

وبالرغم من تعالي الأصوات بضم البدلات لأصل الراتب، لا سيما الحاسب الآلي والتعليم، وبتصحيح تفاوت معاملة أعضاء هيئة التدريس السعوديين والمقيمين في البدلات (بدل السكن، وبدل السفر، وبدل الدراسة للأبناء) واشتراطات الترقيات دون الإضرار بالمتعاقدين، لكن الحال هو نفسه لربما منذ بداية التعليم العالي للحظة. ولم تكن مفاجأة قبل ما يقارب السنوات الثلاث، إذ بدأ اجتزاء أول بدل وهو بدل الحاسب الآلي والذي يعادل 20% من رواتب أعضاء هيئة التدريس بالجامعات، باعتبار أن أي أستاذ غير مختص بالحاسب لا يحق له التمتع بهذا البدل، رغم أن مهام الأساتذة واحدة مع زيادة الاعتماد على التكنولوجيا والتعلم الإلكتروني.

نفس القرار تم اتخاذه لبعض موظفي الدولة حين تمت دراسة البدلات والمزايا وإيقافها وفق قرار مجلس الوزراء برقم (551) بتاريخ 1437/12/25هـ، وشملت مسمى (مكافأة الحاسب الآلي) ومسمى آخر هو (طبيعة عمل)، ثم كان قرار مقام الوالد خادم الحرمين الشريفين المنصف بنصه (وحرصا منا على راحة أبنائنا وبناتنا مواطني المملكة وتوفير سبل الراحة الكريمة لهم) والذي تم على اثره إيقاف العمل بقرار مجلس الوزراء بأثر رجعي، وفق القرار الملكي (أ/ 158)

بتاريخ 1438/7/25هـ، لتعود مكافأة بدل الحاسب لموظفي الدولة، وتختفي تماما من سلم رواتب أعضاء هيئة التدريس أمام تزايد متطلبات التعليم والجودة والاعتمادات البرامجية والمؤسسية في جميع الجامعات.
أخالف الكثيرين الاعتقاد بأن اللبنة الأولى للتعليم هي المدرسة، باعتبار الجامعات مدرسة المدارس التي يتم من خلالها تشكيل معلمي المستقبل وقادة الوزارات ومؤسسات الدولة، ولتكون المعادلة منصفة فهم بلا شك بحاجة لتحسين أوضاعهم وشمولهم بضمانات التأمين الصحي قبل وبعد التقاعد.
أتفق مع أغلب الزملاء والزميلات في طرحهم أن تشكيل عضو هيئة تدريس أمر معقد ومضن ويحتاج لعشرات السنين أمام حالات التقاعد المتواترة في الفترة الماضية وعلاقتها بقلة المميزات والأمان الوظيفي لدى الكثيرين. أقول هذا بعد صدور مسودة الجامعات ومشاركتي في التعليق عليها

كاريكاتير

المصدر: جريدة الحياة الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م

http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/25239075

المصدر: جريدة الاقتصادية الاربعاء 19 صفر 1439هـ - 8 نوفمبر 2017م

http://www.aleqt.com/2017/11/08/article_1279966.html